

تقرير فريق الشخصيات البارزة

تحسين دور الأونكتاد  
وتعزيز أثره في التنمية



الأمم المتحدة



تقرير فريق الشخصيات البارزة

تحسين دور الأونكتاد  
وتعزيز أثره في التنمية



الأمم المتحدة  
نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦

UNCTAD/OSG/2006/1  
(A) GE.06-52238 201106 211106

UNCTAD/OSG/2006/1

---

## تمهيد بقلم الأمين العام للأونكتاد



في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أنشأت فريق الشخصيات البارزة لئسدي المشورة إلي، بالصفة الشخصية لأعضائه، بشأن كيفية تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية. وقد نظر الفريق في نوعية الاستراتيجيات التي قد يتبعها الأونكتاد من أجل الاضطلاع بمهمته الإنمائية وبولاياته على النحو المنصوص عليه في خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو.

ويسرني أن أشاطر الدول الأعضاء تقرير الفريق. وأرحب بهذه المساهمة القيمة في عملية تنشيط الأونكتاد. وإني على يقين أن التقرير سيكون ذا فائدة كبرى للمنظمة. ذلك أن به حصافة فكر وتحديد. وبه أيضاً عدد من المقترحات العملية الرامية إلى تعزيز عمل الأونكتاد. وآمل صادقاً أن تتأني الدول الأعضاء لدى نظرها في التقرير، الذي تستعرضه الأمانة أيضاً. وسأعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء في منظمنا بهدف تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية.

وأود أن أعرب عن امتناني لرئيس الفريق وأعضائه على ما أبانوا عنه من حكمة وتفان في هذه المهمة. لقد ساهموا من خلال عملهم مساهمة لا تقدر بثمن في مستقبل

الأونكتاد وفي خدمة قضية التنمية بشكل أعم. وأتوجه بتقديري أيضاً إلى كبار معاوني الشخصيات البارزة وموظفي الأمانة الذين كانوا للشخصيات خير معين. وأتطلع إلى مواصلة العلاقة مع الفريق خدمة لصالح الأونكتاد ولقضية التنمية.



سوباشي بانيتشباكدي  
الأمين العام للأونكتاد

## كتاب الإحالة من رئيس الفريق

السيد سوباشي،

أحيل إليكم طيه تقرير فريق الشخصيات البارزة، بعنوان "تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية". وبذلك يكون الفريق قد حقق الأهداف المحددة في اختصاصاته.

في أثناء الأشهر الستة الأخيرة، اجتمع الفريق رسمياً ثلاث مرات. وتبادل الآراء بصورة غير رسمية في الفترات الفاصلة بين هذه الاجتماعات، وقدم كل واحد من الشخصيات البارزة مساهمته الكتابية في التقرير.

وأجرى الفريق أيضاً اجتماعات موسعة لتبادل الآراء مع عدد كبير من السفراء والمنسقين الإقليميين في جنيف. واستفدنا في عملنا كذلك من ورقة أعدها صاحب السعادة السيد بطرس بطرس - غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمجلس مركز الجنوب. وكل هذه المساهمات جديرة بكل التقدير.

وما كان لعلنا أن يتم لولا الدعم المكثف الذي تلقيناه. فقد ساهمت حكومات الدانمرك، وفنلندا، وهولندا، والنرويج، والسويد والمملكة المتحدة مساهمة مالية سخية. وقدم مكتب رئيس فنلندا، ومعهد فرناندو إنريكي كارديسو ومنتدى بواو لآسيا تبرعات عينية. واستضافت البعثات الدائمة للنمسا، وهولندا، وباكستان في جنيف مشاورات بين أعضاء الفريق والسفراء والمنسقين الإقليميين المعتمدين في جنيف.

وأود أن أشكركم أيضاً، السيد سوباشي، باسمي وباسم الأعضاء الآخرين في الفريق، على عهدتكم لنا بهذه المهمة الكبيرة. وقد استفدنا في عملنا من نظرتكم الاستراتيجية بشأن الأونكتاد، وأعجبنا جميعاً بقوة التزامكم بقضية التنمية.

ولا يفوتني أيضاً أن أعرب عن تقديري لجميع أولئك الذين ساهموا على مدى الأشهر الستة الأخيرة في عملية تفكيرنا واستعراضنا، لا سيما معاونونا. وأشكر أيضاً منسق الفريق، السيد جيمس زان، والسيد يورغ ويبر على ما قدماه من مساندة فنية ودعم إداري.

والفريق سعيد لهذه المساهمة في تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية. وسنتابع ما سيحصل من تطورات باهتمام كبير وسنكون سعداء لتقديم مساهمات إضافية في عمل الأونكتاد مستقبلاً إن طُلب إلينا ذلك.



توقيع: فرناندو إنريكي كارديسو

رئيس فريق الشخصيات البارزة









## أعضاء فريق الشخصيات البارزة

فرناندو إنريكي كاردوسو

(رئيس الفريق)

- رئيس سابق لجمهورية البرازيل الاتحادية
- رئيس فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني
- عضو لجنة الأمم المتحدة لتمكين الفقراء قانونياً



د. غرو هارلم برونتلاند

- رئيسة وزراء سابقة للنرويج
- مديرة عامة سابقة لمنظمة الصحة العالمية
- رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
- عضو لجنة الأمم المتحدة لتمكين الفقراء قانونياً



جاغديش باغواتي

- أستاذ الاقتصاد والقانون في جامعة كولومبيا
- عضو في الفريق الاستشاري للأمن العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- مستشار خاص سابق للأمم المتحدة بشأن العولمة



جواكيم ألبرتو شيسانو

- رئيس سابق لجمهورية موزامبيق
- مبعوث خاص سابق للأمن العام للأمم المتحدة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
- الرئيس الحالي للمنتدى الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات الأفارقة



### تارجا هالونين

- رئيسة جمهورية فنلندا
- رئيسة مشاركة للجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعملة
- رئيسة مشاركة لمؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة



### يونغتو لونغ

- الأمين العام لمنتدى بواو لآسيا
- نائب سابق لوزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، في الصين
- كبير الممثلين سابقاً لشؤون المفاوضات التجارية، في الصين



### بنيامين مكابا

- رئيس سابق لجمهورية تنزانيا
- رئيس مشارك للجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعملة
- عضو لجنة الأمم المتحدة لتمكين الفقراء قانونياً
- عضو الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة



### لورنس ه. سامرز

- رئيس جامعة هارفارد
- وزير خزانة سابق للولايات المتحدة الأمريكية
- كبير خبراء الاقتصاد ونائب سابق لرئيس البنك الدولي في شؤون اقتصاد التنمية





## المحتويات

الصفحة	
iii	تمهيد بقلم الأمين العام للأونكتاد.....
v	كتاب الإحالة من رئيس الفريق .....
viii	أعضاء فريق الشخصيات البارزة .....
xiii	موجز .....
١	مقدمة.....
٣	الفصل الأول - علة وجود الأونكتاد وقضية التنمية .....
٣	ألف - السياق المتغير للتنمية .....
٥	باء - سجل الأونكتاد .....
٦	جيم - الانكماش التدريجي لدور الأونكتاد.....
٧	دال - قضايا تقتضي مشاركة الأونكتاد.....
١١	الفصل الثاني - النموذج الاستراتيجي والتحالفات الاستراتيجية.....
	ألف - الآثار المترتبة على إصلاح منظومة الأمم المتحدة في
١١	الأونكتاد .....
١٤	باء - النموذج الاستراتيجي للأونكتاد .....
١٥	جيم - تبسيط العلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى .....
١٧	دال - المشاركة الفعالة للجهات ذات المصلحة في التنمية .....
١٩	الفصل الثالث - زيادة فعالية الأونكتاد وكفاءته .....
١٩	ألف - البحث وتحليل السياسات .....
٢١	باء - بنا توافق دولي للآراء .....
٢٧	جيم - التعاون التقني .....
٢٩	دال - إحداث التداؤب وضمان التماسك.....

---

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفق ١ -	اختصاص فريق الشخصيات البارزة .....	٣٣
المرفق ٢ -	تقدير .....	٣٥



## موجز

طُلب إلى فريق الشخصيات البارزة التابع للأونكتاد أن يركز على كيفية تحسين عمل الأونكتاد من حيث الفعالية والكفاية وكيفية تعزيز دوره وأثره في التنمية، في ضوء خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو. ويقدم هذا التقرير ما توصل إليه الفريق من نتائج في عمله. فلا التقرير بجماع ولا هو بمنع في القضايا التي تناولها. وإنما يقدم عدداً من الأفكار التي تعرض بصورة متماسكة المشاكل والتحديات التي يواجهها الأونكتاد. بل الهدف منه تناول القضايا الاستراتيجية للمنظمة التي تجسد الفكر الحالي بشأن تحديات التنمية والبيئة الجديدة السائدة في فضاء العولمة. إنه تقرير تطلعي ذو مقترحات عملية.

والتقرير موجه إلى الأمين العام للأونكتاد. وإذا كانت بعض مقترحات التقرير ضمن نطاق تنفيذه، فإن به أخرى تستلزم التشاور مع الدول الأعضاء. ثم هناك مقترحات أخرى سيكون للدول الأعضاء كلام فيها، وقد تستدعي نظر الأمين العام للأمم المتحدة فيها في المنتديات الملائمة.

وفيما يلي توصيات يقدمها الفريق في ضوء استعراضه:

التوصية رقم ١: على الأونكتاد أن يكون رائداً في تحديد القضايا الناشئة الرئيسية وتحليلها، قضايا من قبيل "المعونة من أجل التجارة"، ووجود المهارات و"هجرة الأدمغة"، وإطار الاستثمار من أجل التنمية، والدعوة إلى إيجاد حلول عملية لأبرز التحديات الإنمائية في الحاضر والمستقبل.

التوصية رقم ٢: ينبغي لجميع رؤساء وكالات الأمم المتحدة التوقيع على ميثاق يلتزمون فيه بالتقيد بالكفاءات الأساسية لمؤسساتهم والمساهمة بفعالية في النهج المتناسك على صعيد الأمم المتحدة المتبع قطرياً سعياً وراء تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وقد يكون وضع سجل يشمل ولايات جميع مؤسسات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أمراً مفيداً في هذا الصدد.

التوصية رقم ٣: ينبغي الحفاظ على الكفاءات الأساسية للأونكتاد وتحسينها لكي تجسد طبيعتها المترابطة المتأصلة. ذلك أن جمع أو إعادة تجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة تحت عناوين التنمية، والبيئة، والمساعدة الإنسانية أمر لا يبدو وسيلة فعالة لتناول "قضايا التنمية الاقتصادية الأساسية".

التوصية رقم ٤: ينبغي للأونكتاد أن يتخذ له موقفاً استراتيجياً مستنداً في ذلك إلى معايير رئيسية ثلاثة هي: النزاهة النسبية؛ والتميز والتكامل؛ والتدخل الاستراتيجي والمحفز، حتى تستغل مواطن قوة المنظمة أفضل استغلال لإحراز نتائج في التنمية.

التوصية رقم ٥: ينبغي للأونكتاد أن يقيم علاقات شراكة حقيقية مع المنظمات الدولية وكيانات الأمم المتحدة التي تتكامل جهودها مع جهود الأونكتاد عبر تعزيز التعاون والتنسيق، تفادياً للازدواجية.

التوصية رقم ٦: ينبغي للأونكتاد أن يزيد من مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في أعماله، مع الاهتمام بشكل خاص بالمنظمات غير الحكومية ذات "القواعد الشعبية" والمؤسسات التجارية الصغرى والمتوسطة في البلدان النامية.

التوصية رقم ٧: ينبغي للأونكتاد أن ينظر في إقامة شبكة عالمية من مراكز البحوث المتخصصة في أنشطة الدعوة ووضع الاستراتيجيات في مجال السياسة الإنمائية، بهدف تبادل الآراء، والتجارب وأفضل الممارسات.

التوصية رقم ٨: ينبغي للأونكتاد أن يحسن من نوعية وتماسك أبحاثه وتحليل سياساته من خلال إنشاء فريق استشاري من العلماء البارزين في مجال اقتصاد التنمية من أجل استعراض ما ينتجه الأونكتاد من أبحاث رئيسية وإسداء المشورة إليه بشأنها.

التوصية رقم ٩: ينبغي للأونكتاد أن يعزز منتجاته من الأبحاث "الرائدة" وسلسلة الدراسات الكبرى، ويجد من عدد المنشورات الهامشية ويحرص على الفعالية في التواصل والنشر حتى يتسنى له الوصول إلى كبار واضعي السياسات.

التوصية رقم ١٠: ينبغي للدول الأعضاء أن تتغلب على مواقفها النازعة إلى المواجهة، وأن ترسي دعائم الثقة وتحديث منطقة أمان روحها الشراكة "والنجاح المشترك" في التنمية.

التوصية رقم ١١: قد يكون من المفيد الاحتفاظ بنظام الأفرقة لاتخاذ القرارات على المستوى الاستراتيجي، إلا أنه ينبغي التعامل مع هذا النظام بمرونة أكثر في مداولات مركز البحوث وفي عملية بناء توافق الآراء بشأن قضايا إنمائية محددة لإيجاد حلول عملية.

التوصية رقم ١٢: ينبغي للأونكتاد أن ينظر في إنشاء صندوق استئماني تابع للأمين العام من أجل تمويل مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد والاستعانة أيضاً ببرامج المساعدة الإنمائية الثنائية لذلك الغرض.

التوصية رقم ١٣: ينبغي للآلية الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد أن توجد للمشاكل الإنمائية حلولاً عملية وملائمة. وبالإمكان صياغة النتائج عبر نهج تداؤبي رباعي المراحل كأن يأخذ

مثلاً شكل قوائم جرد لأفضل الممارسات، وقوائم مرجعية، ومبادئ توجيهية إرشادية، ومجموعات معايير/مبادئ، وأطر نموذجية.

التوصية رقم ١٤: ينبغي لاجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين التي يعقدها الأونكتاد أن تصبح اجتماعات دائمة لأفرقة خبراء، يمكن تحديد مدتها ما بين سنتين وأربع سنوات، ويركز كل فريق منها على قضايا إنمائية رئيسية مختلفة وتكون ذات هدف واضح متمثل في الخروج بنتائج عملية.

التوصية رقم ١٥: قد تستفيد لجان الأونكتاد من عملية ترشيد تتوقع إنشاء لجنة للتجارة ولجنة للاستثمار، مع إمكانية إنشاء ثالثة تعنى بالتكنولوجيا.

التوصية رقم ١٦: ينبغي إثراء مداولات مجلس التجارة والتنمية بتنظيم جلسة تفاعلية مع مراكز الفكر المعنية بالتنمية الاقتصادية. وينبغي الاستعاضة عن جزئه الرفيع المستوى العدمية فعاليته بحوار متعدد الجهات ذات المصلحة أو بإنشاء "منتدى عالمي للتجارة والاستثمار والتنمية".

التوصية رقم ١٧: ينبغي النظر في عقد المؤتمر مرة كل سنتين، مع التركيز كل مرة على موضوع شامل واحد في مجال التنمية. وينبغي تقصير مدة الأعمال التحضيرية للمؤتمر وجعلها أكثر فعالية.

التوصية رقم ١٨: ينبغي للأونكتاد أن يزيد من مشاركته في الآليات القطرية للمساعدة التقنية والبرامج الإنمائية الإقليمية، ومن ذلك البرامج المعدة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية رقم ١٩: ينبغي أن تقوم المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد على امتيازها التقني في قضايا السياسات الاقتصادية. وينبغي لها أن تجمع مشاريعها التي تربو على ٤٠٠ مشروع في أربعة إلى خمسة برامج كبرى للتعاون التقني تتمحور حول مواضيع شاملة، بهدف التأثير أكثر ما يمكن وزيادة الكفاية والتماسك. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن ينوع من قاعدة تمويله.

التوصية رقم ٢٠: ينبغي للأونكتاد أن ينظر في إنشاء هيئة استشارية للمساعدة التقنية، تتألف من ممثلين للمساعدة التقنية والوكالات المستفيدة، من أجل إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن وضع الاستراتيجيات المؤسسية للتعاون التقني واستعراض أثر هذا العمل.

التوصية رقم ٢١: ينبغي للأونكتاد أن يحرص على التداوب فيما بين أركانه الثلاثة من خلال تعزيز أليته المركزية للتنسيق العمودي والأفقي. وبإمكانه أيضاً أن ينشئ أفرقة متعددة التخصصات للاستجابة بفعالية للاحتياجات الناشئة للبلدان النامية. وبإمكانه أن يقترح تقديم عروض إلى الحكومات الجديدة بشأن قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا فور تغيير الحكومة.







## مقدمة

١- الأونكتاد في مفترق طرق، ما فتئ يتنازعه واقع نجاحه وصورة التكرار المكونة عنه. والواقع أن للأونكتاد تاريخاً حافلاً بالإنجازات يجسد اضطلاعه بولايته بصفته المنظمة الدولية الأولى التي تتصدى لمشاكل التجارة والتنمية. ومع ذلك تزداد ولا شك الصورة المكونة عن الأونكتاد بأنه يفتقر اليوم إلى الواجهة والفعالية والتأثير.

٢- ولهذا يأمل أعضاء هذا الفريق من الشخصيات البارزة أن يؤكدوا سجل الأونكتاد الحافل بالإنجازات الساعية إلى تحقيق التنمية في جميع أنحاء العالم، مع التشديد في الآن ذاته على الحاجة إلى تجديد المنظمة وإعادة تنشيطها، في ضوء العالم المتغير وتطور الآراء بشأن استراتيجيات التنمية. وبالتالي يتناول هذا التقرير عمل الأونكتاد تاريخياً ومستقبلاً، مع التركيز على السبل الكفيلة بتحسين دوره في التنمية وتعزيز أثره فيها.





## الفصل الأول - علة وجود الأونكتاد وقضية التنمية

### ألف- السياق المتغير للتنمية

٣- أنشئ الأونكتاد عام ١٩٦٤ للقيام بمهمة إنمائية. وقد تغير العالم منذ ذلك الحين. ذلك أن الحاجز الفاصل بين الشرق والغرب لم يعد له معنى بعد انهيار سور برلين. غير أن محور الشمال والجنوب لا يزال واقعاً حياً، وإن كان بدرجة أخف في ضوء ازدياد التنوع في أوساط البلدان النامية. وجاء الفكر المهادن إلى إيجاد استراتيجية إنمائية ملائمة لبرز للعيان مدى حكمة المدافعين الأوائل عن الديمقراطية السياسية والحوافز الاقتصادية. وتغيرت أيضاً الآراء بشأن دور البيئة الخارجية التي يجب على البلدان النامية أن تعمل في إطارها، فبعدما كانت خطراً صارت فرصة.

٤- أنشئ الأونكتاد لتعزيز التنمية في أوساط ما يدعى البلدان المستقلة حديثاً "غير المتقدمة" و"المتخلفة". فكان الغرض منه تيسير اندماج هذا الاقتصادات في الاقتصاد العالمي عبر اتباع نهج متوازن. ولا تزال علة الوجود هذه صحيحة، إذ لا تزال مشاكل التنمية قائمة.

٥- عندما أنشئ الأونكتاد، كان العالم في أوج الصراع بين الشرق والغرب، وكان الجنوب قد ظهر في شكل تجمع اقتصادي من البلدان الفقيرة في مواجهة الشمال الغني. وانتظمت الدول الأعضاء في الأونكتاد في إطار مجموعات تجسد هذا التقسيم: فهناك مجموعة ال ٧٧ (البلدان النامية، المستفجرة بدورها إلى تجمعات إقليمية)، والمجموعة باء (البلدان المتقدمة)، والمجموعة دال (بلدان وسط أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية) والصين.

٦- ومع انتهاء الحرب الباردة، سعت البلدان الشيوعية سابقاً في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية إلى النجاح في الانتقال من أنظمتها السياسية ونظمها الاقتصادية السابقة. فانضم البعض إلى الاتحاد الأوروبي. وتصادف بلدان أخرى مشاكل نظراً لما تتميز به من خصائص؛ غير أنها تشاطر العديد من البلدان النامية الأخرى في الجنوب مشاكلها وتطلعاتها إلى حد كبير.

٧- ولم يعد الجنوب بذاته ذلك المعسكر السياسي والاقتصادي الأحادي الذي كان في الستينات. فقد وُفق بعض البلدان النامية في الانتقال إلى حالة الازدهار المتزايد لبلدان الشمال؛ والبعض الآخر في الطريق؛ بينما لا يزال آخرون راكدين بل هم في التهميش آخذون. وتباينت البلدان النامية في قارات مختلفة وبداخل كل قارة في تجارها وتنوعت في اهتمامها بالقضايا المتصلة بالتجارة والاستثمار الدوليين. فقد اندمجت البلدان الآسيوية عموماً بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي. أما أفريقيا فقد كانت في ذلك أسوأ إجمالاً.

٨- ولكن وإن تباينت البلدان النامية في احتياجاتها ومصالحها واستراتيجياتها الإنمائية، فإن هذه البلدان تجتمع مع ذلك في سعيها المشترك إلى تعجيل التنمية فيها.

٩- وتطور العالم أيضاً من حيث التفكير بشأن الاستراتيجيات الملائمة للتنمية. ففي زمن إنشاء الأونكتاد، كان التفكير بشأن التنمية شديد التأثير بمجموعتين من التصورات، إحداها متعلقة بخصائص السياسة الداخلية الإنمائية في توجيهها والأخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية التي من شأنها تيسير التنمية أو تقييدها. ففيما يتعلق بالأولى، كان التنظير الذي ساد جهود التخطيط وغيره عند وضع السياسات في مجال النمو مركزاً على ضرورة تحقيق وفورات داخلية وتكملة ذلك الجهد بجلب الأموال الرسمية الأجنبية من أجل تعجيل وتيرة النمو والحفاظ عليها. وكان من المتوقع أن تؤدي هذه المعدلات الكبرى للنمو بالفقر إلى العمل المربع وتبعده من الفقر: لقد كانت هذه استراتيجية "نهوض" إيجابية، لا استراتيجية "تساقط" سلبية في مجال التنمية. فقد كانت البلدان التي لها خطط إنمائية واضحة مركزة على الفقر وعلى "الناس" منذ البداية.

١٠- وإلى جانب هذا التركيز على النمو، عرض المنظرون الأوائل في مجال التنمية في الخمسينات ومطلع الستينات لمسألة ما إذا كانت الأنظمة الحكومية المتسلطة، الناتجة عن عوامل سياسية وتاريخية عديدة، أفضل أو أسوأ للتنمية من الديمقراطيات. وكان قلقهم في ذلك أن الديمقراطية قد تطرح "معضلة قاسية" وهي أن الديمقراطيات قد تعجز عن حشد الوفورات الداخلية بالسرعة التي قد تستطيع بها الأنظمة المتشددة أن تفعل ذلك. غير أن الفكر القائل بأن هذه "الديمقراطيات عائق في وجه التنمية" المهار، إذ اتضح أن الأنظمة المتسلطة، إلى جانب وسممها بعيوب أخرى، قد تتبع سياسات طائشة دون وجود إجراءات تصحيحية عن طريق صناديق الاقتراع، وأن حوافز النمو ستكون أكثر عندما توجد الحرية السياسية إلى جانب الاستعمال السليم للحرية الاقتصادية، وأن الديمقراطيات شيء حسن في حد ذاته.

١١- وعلاوة على ذلك، كان اختيار الاستراتيجيات الإنمائية وقت إنشاء الأونكتاد يجسد نظرة تشاؤمية إزاء البيئة الخارجية التي يتعين السعي فيها إلى تحقيق التنمية. وتحديدًا، كان هناك الكثير من "التشاؤم بشأن التصدير" سائداً في أوساط المفكرين بشأن التنمية، الذين كانوا يعتقدون أن النظام التجاري يتيح إمكانيات محدودة للبلدان النامية من أجل الكسب من التجارة. وكان هناك أيضاً شعور بأن اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي سيكون مُضراً بها لا مساعداً لها. وعلاوة على ذلك، كان يُنظر إلى المؤسسات والسياسات الاقتصادية الدولية في ذلك الوقت على أنها لا تؤدي إلى تنمية البلدان النامية.

١٢- واليوم، ولت مواقف الحذر التي وقفتها بلدان نامية عديدة إزاء عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي المقابل صار بعض البلدان المتقدمة يخشى الآن الاندماج مع بلدان الجنوب. فقد طفق الجنوب يسعى إلى زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي، آخذاً مسألة الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال مأخذ الفرص التي ينبغي اغتنامها ضمن أطر ملائمة للسياسة العامة حتى تستفيد من هذه الفرص أقصى ما تكون الاستفادة.

١٣- وفي الماضي القريب، أخذت أوساط التنمية عموماً تفكر بشأن الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجيات الإنمائية الملائمة. وهكذا برزت أكثر القضايا المتصلة بالعمر ومعدلات تعلم القراءة والكتابة، والصحة، والتعليم، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والبيئة وقضايا الجنسين. وكل هذه التطورات مجسدة بوضوح في الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤- إن مشكلة التنمية الملحة في حسامتها وتعقيدها تقتضي تعاوناً دولياً رفيعاً غير مسبوق. فاليوم، يعد بناء توافق الآراء، والتعاون الدولي، وإيجاد الحلول المتعددة الأطراف للمشاكل المشتركة ضرورة حيوية وأمرأً حتمياً أكثر من أي وقت مضى. ولذلك يرى الفريق أن المنظمات الدولية من قبيل الأونكتاد بإمكانها بل ينبغي لها أن تقوم بدور حافز في تحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي عبر تحليل أرفع السياسات والدعوة إلى اتباعها.

#### باء- سجل الأونكتاد

١٥- لتحقيق الخطط الجديدة التي تطلبتها هذه العمليات التحولية جميعها منذ الستينات، يجب تقييم كفاءة الأونكتاد تقييماً عادلاً على أساس سجل أدائه لا من خلال الصورة المغايرة التي يعكسها حالياً. حينئذ، يتضح أن الأونكتاد كان رائداً في عدة مجالات، مبرزاً ومجلاً قضايا كثيراً ما اكتست أهمية على مستوى صنع السياسات الدولية فيما بعد. يكفيك أن تنظر في بضع من أبرز حالات نجاحه:

(أ) الأونكتاد واضع فكرة نظام الأفضليات المعمم؛

(ب) الأونكتاد كان الرائد في قضية التجارة في الخدمات، التي لم تصبح إلا فيما بعد سمة أساسية لمناقشات ومفاوضات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة؛

(ج) الأونكتاد هو من ركز، في مرحلة مبكرة، على مسألة تصاعد التعريفات، وهي ظاهرة ما تزال ملحة، بل إنها أودت برجال الاقتصاد الدولي إلى وضع النظرية المؤثرة للحماية الفعالة التي تتناول مسألة حماية القيمة المضافة؛

(د) الأونكتاد كان الرائد منذ أوائل الستينيات في التركيز على التجارة بين بلدان الجنوب، التي لا تزال بنداً أساسياً في محادثات التجارة اليوم؛

(هـ) الأونكتاد كان الرائد في تحليل مسألة هجرة ذوي المهارات، بإجراء عدة دراسات بشأن "هجرة الأدمغة" من البلدان النامية، ونظم مناقشات لمقترحات تتناول هذه المسألة عبر اتخاذ تدابير من قبيل إخضاع المهاجرين للضريبة لأغراض التنمية - وتلك مسألة يُرجع إليها في العديد من المنتديات؛

(و) الأونكتاد هو من قدم مساهمة كبيرة في اتفاقات السلع الأساسية بصفتها سبيلاً للتصدي للمشاكل الملحة المتعلقة بتقلب المداخيل في البلدان المعتمدة على منتج واحد أو بضع منتجات من السلع الأولية فقط.

١٦- غير أن سمعة الأونكتاد عانت نقصاً في التعامل مع السجل الكامل لإنجازات هذه المؤسسة. ويسعد الفريق أن يوضح الأمور بالمرّة.

### جيم- الانكماش التدريجي لدور الأونكتاد

١٧- إذا كان الأونكتاد قد قدم ولا شك مساهمات هامة، فإنه لا يمكن نكران فقدانه تدريجياً لمركزه بصفته المنظمة الدولية الأولى التي تتناول مسائل التجارة والتنمية على صعيد العالم. ومن هذه المشكلة أن مهامه أضحت باستمرار من مهام منظمات أخرى. فعلى سبيل المثال، بعدما كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية (الغات)/منظمة التجارة العالمية مؤسسة تنظر إليها البلدان النامية على أنها نوع من "نادي الأغنياء" غالباً ما يجسد مصالح البلدان المتقدمة، أصبحت هذه المؤسسة أكثر عالمية، تضاعفت فيها العضوية عدة مرات منذ الستينيات، وتشمل كلاً من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. واقتبست أفكار عديدة للأونكتاد مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية ليُعمل بها داخل الغات/منظمة التجارة العالمية. وواصل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع أنشطتهما أيضاً لتشمل مجالات داخلية ضمن ولاية الأونكتاد.

١٨- وعان الأونكتاد أيضاً ثقافته وطريقة تسيير أعماله. فعلى سبيل المثال، أحياناً يتميز العمل التنظيمي للأونكتاد بعقلية تترع إلى الجدال بدلاً من التركيز على إيجاد حلول عملية للتنمية وسبل لتنفيذها.

١٩- ويدرك الفريق أن هذه الوضعية المأساوية تجد تفسيراً جزئياً لها في التهميش التدريجي الذي تعرض له الأونكتاد. فرغم السجل الجيد للأونكتاد في مجال إنتاج دراسات تحليلية ممتازة للسياسة العامة بشأن قضايا التنمية الواقعة ضمن ولايته، استُبعد الأونكتاد من تشكيل الإطار المؤسسي الدولي الذي تطور لتناول قضايا التنمية في بيئة معلومة.

٢٠- ولقد كثر الجدل بشأن المدى الملائم لولايات الأونكتاد التفاوضية. ذلك أن أصواتاً ارتفعت تنادي بعودة الأونكتاد إلى دوره التاريخي، على الأقل في مفاوضات التجارة العالمية. غير أنه لأغراض عملية بحتة، قامت الدول الأعضاء نفسها بتحجيم هذه الولاية التفاوضية في مؤتمر كولومبيا (١٩٩٢) وجنوب أفريقيا (١٩٩٦). والآن تجري المفاوضات بشأن المالية والتجارة والاستثمارات العالمية بالدرجة الأولى في منتديات غير الأونكتاد.

٢١- وعلى هذه الخلفية، فإن دوراً ذا معنى للأونكتاد في المستقبل في مجال بناء توافق الآراء أو حتى في المفاوضات في حد ذاتها سيتوقف على مدى قدرته على إنتاج أبحاث ودراسات تحليلية للسياسة العامة من الطراز الرفيع بشأن قضايا التنمية. وقد يكون لبناء توافق الآراء بشكل فعال وللمفاوضات تصور بشأن قدرة الأونكتاد على ذلك وقد لا يكون، غير أن هذا هو الشرط الأساسي لإعادة تنشيط هذه المؤسسة. فلا تقدم بدون استعادة الأونكتاد لقدرته على الريادة.

٢٢- من الواضح أن الوضع السائد ينبغي قلبه. وبالإمكان ذلك. وهذا التقرير يجادل في كيفية القيام بذلك.

### دال- قضايا تقتضي مشاركة الأونكتاد

٢٣- يعتقد الفريق أن على الأونكتاد أن يكون مركز بحوث بشأن قضايا التنمية، راسخاً بأعمدة عمله الثلاثة. ولا شك أن ذلك كان النية الكبرى (وإن لم تكن الوحيدة) لمؤسسي الأونكتاد؛ وتظل علة الوجود هذه جديلاً أقوى سبب يدعو إلى أن تجدد الأونكتاد وإعادة تركيزه أمر له معنى.

٢٤- ثمة عدة مجالات للتنمية الاقتصادية يمكن فيها للأونكتاد أن يستمر في التأثير عبر تحليله للسياسة العامة، ومداولاته الحكومية الدولية، ومساعدته التقنية. فتوافق آراء ساو باولو وخطة عمل بانكوك تحدد بوضوح ولايات الأونكتاد في التعامل مع التحديات الإنمائية في مجالات التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا والتمويل، مع الاهتمام بشكل خاص بأفقر الاقتصادات وأشدّها ضعفاً (بما فيها الاقتصادات الموجودة في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا). فما تحتاجه

المنظمة هو تكتيف جهودها وأخذ الريادة في بعض القضايا الناشئة. وفيما يلي بضع من هذه القضايا على سبيل المثال فقط:

(أ) *الاستراتيجيات الإنمائية*. ينبغي إلقاء نظرة حديثة على كامل مفهوم التنمية في سياق العولمة. فالمناقشات الجارية حالياً بشأن العولمة وتحرير التجارة تركز كثيراً على "الفائزين" وعلى "الخاسرين" في العملية، فيما بين الدول وداخل كل دولة. وقد يساعد ذلك هذه الدول على فهم أثرها واستخلاص الدروس. غير أن هذا لا يكفي. فالأحسن للأونكتاد أن يوسع نطاق دراساته التحليلية في المستقبل لتشمل سبل ووسائل تحقيق ما أسماه البعض "النجاح المشترك" فيما بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة جغرافيا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بصدد الظهور وستشهد المزيد من البلدان النامية الداخلة إلى هذه المرحلة. وينبغي للأونكتاد كذلك أن يتناول، في سياق التنمية، القضايا الناشئة المتعلقة بالتفاعل بين النظام التجاري الدولي والنظام المالي الدولي، وتفاعلهما مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن ينظر في القضايا الاقتصادية الأساسية في السياق الأوسع للتنمية، مراعيًا ما يرتبط بها من أبعاد مثل التعليم، وقضايا الجنسين، والصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان والهجرة.

(ب) *التجارة والتنمية*. الأونكتاد هو المنتدى الملائم لتناول عامل التجارة في التنمية الاقتصادية المستدامة. ذلك أن دور تحرير التجارة في تعزيز التنمية يحتاج إلى دراسة دقيقة. وثمة بعض الأسئلة يتعين الإجابة عنها. فعلى سبيل المثال، ماذا يعني مفهوم "التجارة العادلة"؟ ما درجة تأثير أقل البلدان نمواً، والعديد منها في أفريقيا، بتحرير قطاع الزراعة إذا ما قام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الإعانات الزراعية والعقبات التجارية؟ ثم إن قضية السلع الأساسية ذات أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية. لذا ينبغي للأونكتاد أن يحدد سبباً ووسائل ابتكارية للتعامل مع هذه المسألة وأن يضمن أقصى ما يمكن من مزايا التنمية من التجارة بالسلع الأساسية. وعليه أن يولي اهتماماً خاصاً بمساعدة البلدان النامية على التعامل مع مسألة الوصول إلى أسواق السلع الأساسية، والقيمة المضافة لمنتجاتها من السلع الأساسية.

(ج) *المعونة من أجل التجارة*. تعد مبادرة المعونة من أجل التجارة مجالاً مهماً آخر شكل مؤخراً مصدر قلق ينبغي للأونكتاد أن يبده ويأخذ موقع الريادة فيه. فمبادرة المعونة من أجل التجارة تشمل قضايا متنوعة من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، والتغلب على قيود العرض والهيكل الأساسية المتصلة بالتجارة ومساعدة البلدان النامية على إدارة عمليات التكيف الناتجة عن تحرير التجارة. ولالأونكتاد تجربة واسعة في هذه المجالات. فالأونكتاد، الذي تعد ولايته التقليدية النظر في قضايا من قبيل

التجارة والتنمية والمعونة من حيث تكاملها، هو إحدى الوكالات الطبيعية التي يتعين أن تشارك بإيجابية في مبادرة المعونة من أجل التجارة. وقد كانت الميزة النسبية للأونكتاد تزويد البلدان النامية بمنظور متكامل بشأن استراتيجيات وسياسات التجارة والتنمية وتعزيز التماسك في هذا الصدد. وبإمكانه أيضاً أن يعزز فائدته في المناقشات والمبادرات المتعلقة بمسألة المعونة أو التجارة من خلال تحسين تعاونه مع المنظمات الرئيسية الأخرى والجهات الفاعلة النشطة في ميدان المساعدة المتصلة بالتجارة، من قبيل البرنامج الإنمائي، واللجان الإقليمية، لا سيما على الصعيدين القطري والإقليمي.

(د) *المهارات والتنمية*. قام الأونكتاد بدور رائد في استرعاء الاهتمام إلى مشاكل "هجرة الأدمغة" التي عانتها البلدان النامية في الستينيات. غير أن البلدان التي كانت فيما مضى مركز هذا الجدل، انتقلت الآن إلى نماذج أخرى، ترى من خلالها أن هجرة ذوي المهارات إلى الخارج فرصة سانحة لا خطراً قائماً. غير أن نموذج "هجرة الأدمغة" ما يزال في العديد من البلدان يتخذ شكلاً حاداً، لا سيما في أفريقيا. فالمهنيون المتعلمون القلائل يهاجرون إلى الخارج وكثيراً ما ينتهي بهم الحال إلى العمل في البلدان المتقدمة. وحتى إن لم يفعلوا ذلك، سيكون هناك دائماً نقص خطير في اليد العاملة المؤهلة، حتى أن نموذج هجرة الأدمغة ما يزال يوجد في سياق النقص الحاد في الأشخاص ذوي المهارات. وربما كان ذلك أحد المشاكل التي تعوق التنمية في أفريقيا. لذا يجب على الأونكتاد أن يتصدى لهذه المجموعة من القضايا، مميّزاً بين النموذجين ومراعياً كون الهجرة مسألة عالمية تمس التنمية في جميع البلدان وفي هذا الصدد يجب أن تكون الحلول قائمة على قواعد عادلة وشفافة.

(هـ) *الاستثمار من أجل التنمية*. أثبت الأونكتاد أنه الوكالة الدولية الرائدة في تناول قضايا الاستثمار. لذا عليه أن يساعد البلدان النامية على تسخير الاستثمار لغرض التنمية. وثمة تحد رئيسي يتمثل في تعزيز الاستثمار في البلدان الفقيرة حتى تحظى جهودها في مجال التنمية بمساعدة الاستثمار الأجنبي، لأن عدداً من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية لم يستفد من تدفقات الاستثمار العالمي. وبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يشجع على اتباع نهج متوازن إزاء حقوق وواجبات الشركات المتعددة الجنسيات وبلدان الوطن والبلدان المضيفة عند وضع سياسات الاستثمار الدولي. والواقع أن مبادرات الترويج لمسؤولية الشركات ومصالح البلد المضيف العامة ما فتئت تبرز في المقدمة، لا في بعض اتفاقات الاستثمار الدولية من الجيل الجديد التي أبرمها كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية فحسب، بل ظهرت أيضاً في مبادرات اتخذها العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نفسها. ويساعد هذا النهج

البلدان النامية على أن تكون أكثر نشاطاً في اغتنام الفرص الإنمائية التي يتيحها الاستثمار الدولي. وستساعد هذه المبادرات أيضاً على تبسيط أزيد من ٥٥٠٠ معاهدة ثنائية ومتعددة الأطراف بصدد الانتشار من أجل تنظيم الاستثمار الأجنبي. فهذه المعاهدات تؤدي حتماً إلى تنوع قواعد الاستثمار الدولي وتعقيدها وإلى تآكل التعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار. وبإمكان الأونكتاد بل ينبغي له أن يشكل منتدى يدعو إلى اتباع نهج متوازن متعدد الأطراف إزاء وضع قواعد الاستثمار الدولي، مثل "إطار الاستثمار من أجل التنمية".

(و) *تضيق الهوة التكنولوجية.* تعد التكنولوجيا مساهمة حاسمة في توقعات النمو في البلدان وشرطاً أساسياً للتغلب على الفقر والتمهيش. وثمة هوة هائلة في التعاون الدولي بشأن هذه المسألة. لذا يتعين على الأونكتاد أن يحدد السياسات والتدابير الرامية إلى دمج التكنولوجيا في استراتيجيات التنمية الوطنية وإلى تعزيز أثرها إلى أقصى حد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل ذلك مسألة حقوق الملكية الفكرية والتنمية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساعد البلدان النامية في بناء القدرات الابتكارية، وتطوير القدرة الاستيعابية والهياكل الأساسية لنقل التكنولوجيا، وتطبيق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في مجال التنمية.

(ز) *التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب.* ذلكما مجالان آخرا يقتضيان مشاركة الأونكتاد. وينبغي له أن يرصد الاتجاهات السائدة وأن ينظر في القضايا والآثار الناشئة من منظور عالمي وإقليمي. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساعد في وضع وإطلاق طرائق جديدة لزيادة تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية، مع تسليط الضوء بتراهة على المسائل الحاسمة من قبيل المزايا النسبية للمبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

*التوصية رقم ١: على الأونكتاد أن يكون رائداً في تحديد القضايا الناشئة الرئيسية وتحليلها، قضايا من قبيل "المعونة من أجل التجارة"، ووجود المهارات و"هجرة الأدمغة"، وإطار الاستثمار من أجل التنمية، والدعوة إلى إيجاد حلول عملية لأبرز التحديات الإنمائية في الحاضر والمستقبل.*



## الفصل الثاني - التموضع الاستراتيجي والتحالفات الاستراتيجية

### ألف - الآثار المترتبة على إصلاح منظومة الأمم المتحدة في الأونكتاد

٢٥- يركز جزء من المناقشة الجارية حالياً بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة على زيادة تأثير وفائدة العمل الذي تقوم به المنظمة في مجال التنمية، والبيئة والمساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، ثمة ثلاث مسائل وجيهة بالنسبة للأونكتاد وهي:

(أ) أولاً، مسألة الازدواجية والتكرار في هذه المجالات. ذلك أن الحالة السائدة تتميز بوجود عدد كبير من البرامج والكيانات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في أحد هذه المجالات أو في مجموعة منها، مما يؤدي إلى الازدواجية وتبديد الموارد. لذا من الواضح أن تبسيط الجهود ضروري لكسب الكفاية والفعالية والتغلب على القاعدة المحدودة للموارد. وفي هذا الصدد، يواجه الأونكتاد تحدي تحسين تموضعه الاستراتيجي داخل منظومة الأمم المتحدة.

(ب) ثانياً، مسألة عدم التماسك في النهج المتبع إزاء هذه المجالات الثلاثة على صعيد المنظومة. ففي الحالة الراهنة، يُضطلع بالعمل الإنمائي للأمم المتحدة عبر مجموعة من البرامج والصناديق العاملة في بلد معين. وأحياناً، يُعهد إلى أزيد من ٣٠ وكالة مختلفة بتقديم المعونة وبرامج المساعدة التقنية المتصلة بالتنمية. وفي الآن ذاته، ثمة وكالات أصغر لها مجموعة من الخبرات في مجالات محددة مثل الأونكتاد لم تساهم في الجهود المبذولة على صعيد المنظومة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأنها تفتقر من ناحية إلى وجود على الصعيد القطري. وتقدم هذه البرامج والصناديق المساعدة التقنية عبر نهج تدريجي. لذلك فإن وضع هيكل موحد يعمل وفقاً لنهج مكتب واحد للأمم المتحدة لكل بلد ويقوم بتجميع الموارد والخبرات من كل البرامج والكيانات الملائمة من شأنه أن يضمن التماسك بين البلدان ويؤدي إلى توحيد الجهود الكفيلة أكثر بتحقيق التنمية.

(ج) ثالثاً، مسألة ضعف العلاقة بين المهام التنظيمية والتشغيلية والتحليلية. كثيراً ما يفتقر النهج الحالي للأمم المتحدة إلى التواصل الفعال بين هذه المهام، مما يؤدي إلى فقدان التداؤب والفعالية. وللاونكتاد تجربة إيجابية في نهجها إزاء التواصل بين هذه المهام بشكل تعزيزي متبادل (أعمدة عمله الثلاثة).

٢٦- يؤيد الفريق مبادرة إصلاح الأمم المتحدة في مجال التنمية ويشاطر مخاوفها المتعلقة بعدم التماسك والازدواجية. فرغم الجهود التي بذلت على مدى عقد من الزمن على الأقل

للتصدي لهذه المخاوف، لا تزال المشاكل قائمة. وبالتالي تدعو الحاجة إلى مواصلة الجهود على صعيد المنظومة من أجل تحسين أثر المنظمة في مجال التنمية.

٢٧- ويرحب الفريق بالاقتراح المتعلق باتباع نهج مكتب واحد للأمم المتحدة لكل بلد عند النظر في قضايا التنمية. إذ من شأن ذلك أن يحدث التداؤب ويتفادى الازدواجية، ويزيد من الفعالية ويعزز الأثر. غير أن موقع الكفاءة/الخبرة الأساسية ينبغي توضيحه. إذ يبدو من غير الواقعي وغير الفعال من حيث التكلفة إنشاء أفرقة شاملة متعددة التخصصات في كل بلد نام. إنما قد يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة جمع الخبرة التقنية المتراكمة في مختلف البرامج والكيانات المتخصصة على الصعيد المركزي من أجل دعم مكتب واحد للأمم المتحدة في كل بلد.

٢٨- ومن المهم جداً في هذا الصدد وضع تقسيم واضح للعمل فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها على الصعيد المركزي، حتى يركز كل منها على كفاءاته الأساسية فلا يقوم أي أحد بعمل أي أحد آخر. ولن يجد ذلك من الازدواجية فحسب بل سيشكل فرصة للحد من آليات التنسيق العديدة البطيئة وغير الفعالة أحياناً التي انتشرت نتيجة التداخل والازدواجية، مما ساهم أكثر في تبديد الموارد. والعنصر الرئيسي في هذا الصدد هو ضرورة الحفاظ كل منظمة على تركيزها. ويقترح الفريق أن يقوم جميع رؤساء وكالات الأمم المتحدة، فور توضيح تقسيم العمل فيما بين المنظمات، بالتوقيع على ميثاق يلتزمون فيه بالتحديد بالكفاءات الأساسية لمنظمتهم والمساهمة بفعالية في العمل على المستوى القطري بالنهج المتناسك على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

٢٩- ويرى الفريق أن الأمانة العامة للأمم المتحدة يصعب عليها أحياناً أن تتفادى الازدواجية؛ وفي هذا الصدد تقوم الدول الأعضاء بدور حاسم. فلكل وكالة مخاطبها/نظراؤها في الدول الأعضاء فيها. وينبغي تأسيس كل الجهات المخاطبة بضرورة تجنب انتشار و/أو توسع الولايات خارج الكفاءات الأساسية لكل الوكالات التابعة لها. وفي هذا الصدد، بالإمكان استعمال سجل الولايات في سياق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ليكون آلية لتحسين تقسيم العمل فيما بين الهيئات الحكومية الدولية المعنية. فقد يكون سجل الولايات على صعيد منظومة الأمم المتحدة أداة فعالة لرصد انتشار الولايات بهدف تفادي الازدواجية وضمان الفعالية في التنفيذ والتناسك. ويقترح الفريق على الدول الأعضاء أن تنظر في توسيع هذا السجل ليشمل ولايات جميع مؤسسات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها بطريقة سهلة حيث يكون في متناول جميع الكيانات التنظيمية، لا سيما الهيئات الرئاسية التابعة لها.

التوصية رقم ٢: ينبغي لجميع رؤساء وكالات الأمم المتحدة التوقيع على ميثاق يلتزمون فيه بالتقيد بالكفاءات الأساسية لمؤسساتهم والمساهمة بفعالية في النهج المتناسك على صعيد الأمم المتحدة المتبع قطرياً سعياً وراء تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وقد يكون وضع سجل يشمل ولايات جميع مؤسسات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أمراً مفيداً في هذا الصدد.

٣٠- إن السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مسؤولية أولى في التنمية، وللأونكتاد دور هام في هذا المسعى. غير أن المرء لا يسعه أن يساوي بين التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حد ذاتها. فالأهداف الإنمائية اليوم متعددة الجوانب ويتعين وضعها في سياق إطار أوسع وأشمل للفكر الإنمائي، إذ تندرج عموماً ضمن عبارة "التنمية المستدامة". وتتطلب هذه الأهداف أيضاً ترتيبها حسب الأولوية من بين أهداف بديلة مستصوبة حينما لا تكفي الموارد لتحقيقها جميعاً أو عندما تواجه درجات مختلفة من العقبات عند السعي إلى تحقيقها. ولهذا الغرض، يرى الفريق أن على الأونكتاد أن يتناول قضايا "التنمية الأساسية" العديدة المتصلة بالتجارة، والاستثمار والتكنولوجيا التي تؤثر بشكل مباشر في مشاكل الوصول إلى الأسواق وبناء القدرة على العرض. فهذه مجالات من الواضح أنها ضمن الاختصاص الأساسي للأونكتاد.

٣١- وفي الآن ذاته، يشدد الفريق على أن قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا قضايا مترابطة تتقاطع وتتفاعل مع قضايا أوسع للتنمية والبيئة والمساعدة الإنسانية. لذا فإن تصنيف أو إعادة تجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة ضمن الفئات الواسعة للتنمية والبيئة والمساعدة الإنسانية طريقة قد لا تكون جيدة للتعامل مع هذه القضايا الأساسية للأونكتاد. لذا يوصي الفريق بأن تراعى جهود الإصلاح الجارية في هذا الصدد داخل منظومة الأمم المتحدة كلاً من مزايا الأونكتاد وولاياته و"مسألة التماسك" في تحديد تواصله مع المنظمات الدولية التكميلية. ينبغي للإصلاح أن يعزز العمل الإنمائي للأمم المتحدة لا أن يضعفه. وإلا كان الإصلاح غير منتج إن لم يكن إنتاجه عكس المراد.

٣٢- وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي للأونكتاد أن يكون كياناً متميزاً، رائداً بصفته مركز بحوث المنظومة من أجل دراسة متكاملة لقضايا التنمية المترابطة في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل. ينبغي الحفاظ على اختصاصته الأساسية وتحسينها. وعلى منظومة الأمم المتحدة عموماً، إضافة إلى الدول الأعضاء في الأونكتاد الاستفادة الجيدة من مجموعته الحالية ذات الخبرة التقنية الممتازة بشأن القضايا المتعلقة بقضايا سياسات التنمية

والحرص على مساهمة الأونكتاد في الجهود المبذولة على صعيد المنظومة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية رقم ٣: ينبغي الحفاظ على الكفاءات الأساسية للأونكتاد وتحسينها لكي تجسد طبيعتها المترابطة المتأصلة. ذلك أن جمع أو إعادة تجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة تحت عناوين التنمية، والبيئة، والمساعدة الإنسانية أمر لا يبدو وسيلة فعالة لتناول "قضايا التنمية الاقتصادية الأساسية".

#### باء- التموضع الاستراتيجي للأونكتاد

٣٣- يؤيد الفريق النهج الشامل الذي يتبعه الأونكتاد حالياً. ويرى أن التموضع الاستراتيجي للمنظمة داخل منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يقوم على المعايير الرئيسية التالية: (أ) المزايا النسبية؛ (ب) التمايز والتكامل؛ (ج) التدخلات الاستراتيجية والحافزة.

(أ) *المزايا النسبية*. تكمن المزايا النسبية للأونكتاد في عدة مجالات هي: امتيازه التقني في تحليل السياسات والدعوة إلى تطبيق السياسة العامة؛ وقدراته الفريدة في مجال المعلومات والبيانات على الصعيد العالمي؛ وقوته القادرة على حشد توافق الآراء دولياً؛ وسجل أدائه في عدة مجالات تخصصية من المساعدة التقنية (مثل بناء القدرات في مجال وضع سياسات التجارة والاستثمار، وتيسير التجارة، وإدارة الديون وأتمتة الجمارك).

(ب) *التمايز والتكامل*. ينبغي أن يكون تركيز الأونكتاد على مجالات اختصاصه الأساسي، أي التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل والقضايا الشاملة لعدة قطاعات في التعاون بين بلدان الجنوب، وأقل البلدان نمواً، وأفريقيا. فمن خلال نهج التكامل والمتسق إزاء هذه القضايا المتعلقة بالتنمية وتركيزه على التفاعل بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية وعمليات وضع القواعد الدولية، يعد عمل المنظمة مختلفاً عما تساهم به المنظمات الدولية الأخرى في مسعى التنمية ومكماً له.

(ج) *التدخلات الاستراتيجية والحافزة*. لم يعد الأونكتاد هيئة دولية متميزة لوضع القواعد، ولا أول واضح للسياسات الوطنية. وهو علاوة على ذلك منظمة صغيرة داخل منظومة الأمم المتحدة، بموارد محدودة. لذا ينبغي للأونكتاد أن يتموضع لتقديم التدخلات الاستراتيجية والحافزة، أي القيام بدور حيوي من خلال ملء مجالات مختارة استراتيجية في ميدان التنمية الاقتصادية. وينبغي للمنظمة أن تتأني في اختيار أرضية عملها، مهمة بشكل

خاص بعامل الأثر. ومفتاح ذلك هو تحديد المواطن التي يمكن فيها للأونكتاد أن يساهم بتدخل استراتيجي وذي قيمة مضافة كبيرة في عملية التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وتحديد وقت هذا التدخل وكيفيته. فالانتقائية جوهر الأشياء.

٣٤- عند تطبيق هذه المعايير الرئيسية على سير عمل الأونكتاد، تحتاج الدول الأعضاء إلى أن تكون مسؤولة فعالة في توجيه عمل المنظمة. فإذا كانت الدول قد نجحت في تحديد المزايا النسبية للمنظمة ولنهجها المتميز والمتكامل - على نحو ما هو وارد في توافق آراء ساو باولو - فقد كانت غير فعالة في تحديد الأولويات، لا سيما في عملية وضع الخطة الاستراتيجية والميزانية البرنامجية للمنظمة.

٣٥- إن عملية تحديد الأولويات عملية مضمّنة. ورغم ذلك، على كل منظمة أن تجتاز هذه العملية. لا ينبغي أن يكون "شحن التركيز" و"تحديد الأولويات" معادلاً لإضعاف المنظمة، وإنما معادلاً للمساعدة في تعزيزها بزيادة جاهتها، وكفايتها، وفعاليتها وأثرها. ينبغي أن يكون الهدف الأسمى لتحديد الأولويات استغلال مواطن قوة المنظمة أفضل استغلال في تحقيق نتائج التنمية.

**التوصية رقم ٤: ينبغي للأونكتاد أن يتخذ له موقفاً استراتيجياً مستنداً في ذلك إلى معايير رئيسية ثلاثة هي: المزايا النسبية؛ والتمايز والتكامل؛ والتدخل الاستراتيجي والمحفز، حتى تستغل مواطن قوة المنظمة أفضل استغلال لإحراز نتائج في التنمية.**

### جيم- تبسيط العلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى

٣٦- يتعين على الأونكتاد عند اضطراره بولاياته أن ينشئ شراكات حقيقية مع المنظمات الدولية التي تعد مكملة لجهوده، مراعيًا في ذلك ولاياتها، وخبرتها وتجربتها. فالعجز عن التعاون بفعالية وكفاية مع المنظمات الدولية الأخرى بما يخدم مصالح التنمية أمر سلبى لتحقيق النتائج في الميدان ويؤدي إلى الازدواجية، وتبديد الموارد والجمود البيروقراطي.

٣٧- ولمواجهة هذا التحدي، ينبغي تحسين التنسيق الشامل داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى من أجل التوصل إلى تقسيم أفضل وأوضح للعمل، يقوم فيه الأونكتاد بدوره على أساس مزاياه النسبية داخل المنظومة.

(أ) فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، ثمة تقسيم واضح للعمل حيث تركز منظمة التجارة العالمية على وضع القواعد وإنفاذ القواعد في مجال التجارة، بينما يتناول الأونكتاد القضايا المتعلقة بالتنمية (مثل بناء توافق الآراء قبل التفاوض، وبناء القدرات

التجارية، والهياكل الأساسية التجارية، وتيسير التجارة، بما فيها التجارة الإلكترونية). وعلاوة على ذلك، تتجاوز ولاية الأونكتاد نطاق القضايا التجارية، مثلاً في مجال إدارة الديون، وبناء القدرات الاستثمارية/الإنتاجية، وسياسة المنافسة والتكنولوجيا.

(ب) بالإمكان مواصلة تعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز عبر اتخاذ ترتيبات فعالة لإجراء حوارات على صعيد السياسة العامة بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية. وبالإمكان أيضاً تحسين ممارسة التمثيل المتبادل في اجتماعات كل منهما.

(ج) فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالإمكان تحسين التنسيق والتعاون، لا سيما في مجال تحليل سياسات الاقتصاد الكلي، حيث يساهم الأونكتاد في عمل الإدارة حسب مجالات اختصاصه. وبإمكان الأونكتاد أن يواصل دوره الريادي وتقديم الدعم الفني بشأن قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، مستنداً في ذلك إلى خبرته التقنية في هذه المجالات.

(د) فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُحتمل وجود مشكلة تداخل بسبب دخول البرنامج الإنمائي مجال تحليل السياسات التجارية. والفكرة المقترحة هي التوصل إلى اتفاق يقضي بتقديم الأونكتاد الدعم الفني المتصل بهذا المجال إلى المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة في وضع البرامج القطرية وصياغة السياسات الوطنية للتجارة والاستثمار من أجل التخفيف من حدة الفقر. بعبارة أخرى، لا ينبغي "للمكتب الأممي" (البرنامج الإنمائي) أن يقدم منتجات موجودة سلفاً في "المكتب الخلفي" (الأونكتاد مثلاً).

(هـ) تدعو الحاجة أيضاً إلى زيادة الجهود من أجل تنشيط مواطن التكامل ومواصلة تطوير حالات التداؤب الحالية مع منظمة العمل الدولية (بشأن العمل والتكيف الهيكلي)، ومع منظمة الأغذية والزراعة (بشأن التجارة الزراعية)، ومع اليونيسكو (بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا)، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (بشأن السياسات الصناعية)، ومع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (بشأن قضايا الجنسين)، ومع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بشأن حقوق الملكية الفكرية والتنمية) ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - على سبيل المثال لا الحصر. ينبغي أيضاً تقسيم العمل بوضوح بين هذه المؤسسات والأونكتاد، لأن بضعاً من هذه الوكالات تتناول قضايا من بين الاختصاصات الأساسية للأونكتاد، مما ينتج عنه ازدواجية في العمل وتبديد للموارد.

(و) ثمة حالة خاصة تتعلق بعلاقة الأونكتاد باللجان الإقليمية. هنا يسود تكامل وتآزر في تقسيم العمل عبر تركيز الأونكتاد على القضايا العالمية والأقليمية المتعلقة بالتكامل الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص بالتعاون (العابر للأقاليم) بين بلدان الجنوب، حيث يُجمع فائض مختلف التجارب الإقليمية وتُستخلص الدروس الإثباتية من منظور عالمي. وثمة خيار لتعزيز هذه العلاقة ويتمثل في إنشاء وحدات مشتركة بين الأونكتاد واللجان الإقليمية تكون موطئ قدم في الميدان وفرعاً ممتداً في المناطق النامية. ومن شأن إنشاء هذه الوحدات المشتركة أن يستغل السياسة الجديدة للأمام المتحدة في مجال تنمية الموارد البشرية لانتقال الموظفين: إذ سيسمح ذلك بتعزيز التعاون والتنسيق وفي الآن ذاته بتيسير تنفيذ هذه السياسة الجديدة من خلال تبادل الموظفين وتناوبهم في الوحدات المشتركة. ومن المتوقع ألا تكون لهذا النهج آثار تذكر فيما يخص الموارد الإضافية، لأن بالإمكان أن تكون الوحدات المشتركة داخل الأمانات الحالية للجنان الإقليمية.

*التوصية رقم ٥: ينبغي للأونكتاد أن يقيم علاقات شراكة حقيقية مع المنظمات الدولية وكيانات الأمم المتحدة التي تتكامل جهودها مع جهود الأونكتاد عبر تعزيز التعاون والتنسيق، تفادياً للازدواجية.*

#### دال- المشاركة الفعالة للجهات ذات المصلحة في التنمية

٣٨- أصبح المجتمع المدني والقطاع الخاص جهة فاعلة لها دور قيم وضروري في جهود التنمية اليوم. ذلك أن الازدياد السريع في عدد المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية، وكثير منها صغير الحجم يعمل في الميدان، وكثرة الأعمال التجارية التي اعتنقت اليوم مذهب المسؤولية الاجتماعية للشركات بطرق شتى، هو ما يشكل ظاهرة ملحوظة تبشر بتعجيل عملية التنمية وتعزيزها. ويرى الفريق أن الاتصال بكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص عامل مهم للغاية بالنسبة للمنظمات من قبيل الأونكتاد الذي يفتقر إلى اتصال مباشر بالميدان. والواقع أن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية التي تتناول القضايا المتصلة بالجنسين والأطفال، وللسلطات المحلية، والبرلمانيين، والقطاع الخاص ليس أمراً ضرورياً بصفته عاملاً مضاعفاً للاتصال الفعال فحسب، بل هو عنصر لازم لضمان وجاهة عمل الأونكتاد وأثره في التنمية.

٣٩- إن توسيع وتعميق العلاقة بالمجتمع المدني والقطاع الخاص سيزيد من تعزيز كل من المؤسسة ومداولها على الصعيد الحكومي الدولي. ومن سبل مواصلة هذه العلاقة فتح جزء من الآلية الحكومية الدولية في وجه ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال

التجارية، والعمل والتنمية حتى يتمكنوا من المشاركة في العملية الدولية لتوافق الآراء والدعوة إلى تطبيق السياسة العامة على قدم المساواة (مثل الحوار المتعدد الجهات ذات المصلحة). ومن شأن ذلك أن يقرب المجتمع المدني والقطاع إلى الأونكتاد، وبالتالي المساعدة في توسيع قاعدة زبائن المنظمة. وإضافة إلى ذلك، من المهم التشديد على أن الأونكتاد كان ولا يزال منظمة حكومية دولية تتخذ الدول الأعضاء فيها القرارات. وفي هذا السياق ينبغي النظر بدقة في المسائل المتعلقة بالشرعية والوجاهة والتي تشكل مصدر قلق.

٤٠ - وثمة فكرة أخرى تتعلق بالاتصال بالمنظمات غير الحكومية "ذات القواعد الشعبية" وبالمؤسسات التجارية الصغرى والمتوسطة في البلدان النامية، لا سيما عبر الأنشطة الوطنية والإقليمية، وتبديد مخاوفها الإنمائية في الأبحاث التي يعدها الأونكتاد في مجال السياسة العامة وفي المسداولات التي يجريها. وبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يساهم في بناء قدرة المنظمات غير الحكومية ذات القواعد الشعبية في أقل البلدان نمواً وأفريقياً في مجالات اختصاصه الأساسية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمكاتب الميدانية للأمم المتحدة.

٤١ - وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يُشرك بفعالية الأعمال التجارية، كبيرة كانت أم صغيرة، من البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء، في أنشطته لبناء توافق الآراء، والبحث والمساعدة التقنية. فعلى أي، تعد الأعمال التجارية حافزاً مهماً للنمو الاقتصادي والتنمية وتختلف أثراً مهماً في وضع السياسات الوطنية والدولية، بينما تؤثر السياسات الحكومية بدورها بشكل مباشر في عملياتها التجارية ومساهماتها الإنمائية.

التوصية رقم ٦: ينبغي للأونكتاد أن يزيد من مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في أعماله، مع الاهتمام بشكل خاص بالمنظمات غير الحكومية ذات "القواعد الشعبية" والمؤسسات التجارية الصغرى والمتوسطة في البلدان النامية.



## الفصل الثالث - زيادة فعالية الأونكتاد وكفايته

٤٢- تتكون دعائم عمل الأونكتاد المتواصلة فيما بينها والمتداخلة من بناء القدرات، والبحث وتحليل السياسات، والتعاون التقني. ويظل المغزى من هذا النهج الثلاثي في أبعاده صحيحاً. غير أن هناك مجالاً لتحسين عمل كل من هذه الدعائم الثلاث وتواصلها، مساهمةً في تحسين دور الأونكتاد في التنمية وتعزيز أثره في الميدان. ويقترح الفريق الأفكار التالية لتحسين سير عمل المنظمة.

### ألف- البحث وتحليل السياسات

٤٣- سبق للفريق أن لاحظ أن سجل الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات سجل كبير. غير أنه يجب التغلب على عدد من التحديات من أجل تحسين مكانة المنظمة ومصادقتها بشأن المهمة الحيوية.

٤٤- وقد أبلغ الفريق أن الأبحاث التي يجريها الأونكتاد تستغل أحياناً على واضعي السياسات في البلدان النامية لأن اختلاف مسالك بحثها يؤدي إلى نصوص متضاربة. لذلك من المهم إيجاد آلية فعالة داخل المنظمة تعالج عدم التماسك الداخلي الذي قد يطبع من حين لآخر مختلف التقارير الرئيسية وغيرها.

٤٥- ثم هناك أيضاً كثرة المنشورات (أزيد من ١٠٠ منشور رسمي في السنة، إضافة إلى المواد التقنية، والوثائق التداولية)، بعضها ليس مهماً ومؤثراً سوى بشكل هامشي. وعلاوة على ذلك، ثمة قلق إزاء كون أبحاث الأونكتاد وتحليله للسياسات لا يبلُغ بفعالية إلى البلدان النامية؛ فقد تكون سلسلة التوريد قوية في الإنتاج لكنها قد تنهار إذا كان التوزيع ضعيفاً، وبالتالي لا تحقق أهداف المنظمة.

٤٦- ولن يسع الفريق أن يؤكد بما فيه الكفاية الحاجة إلى أن تظل أبحاث الأونكتاد "فوق المستوى" في ميادين اختصاصه، عبر تناول القضايا الإنمائية الناشئة والاستراتيجية المدرجة في جداول الأعمال الوطنية والدولية متبعاً نهج المتكامل. وقد اقترح الفريق عدة مجالات أيضاًحية يمكن فيها القيام بهذا الدور الريادي (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه).

٤٧- ويمكن للأونكتاد أن ينشئ شبكة عالمية من مراكز البحوث في مجال التنمية تقوم بدور مركز تنسيق لمراكز البحوث المتخصصة في الدعوة إلى تطبيق سياسات التنمية وتحديد الاستراتيجيات الإنمائية في مختلف البلدان. وقد يستضيف الأونكتاد مؤتمرات هذه الشبكة

ويتيح منتدى إلكترونيًا للمناقشة. ومن شأن هذا المنتدى أن يكون أداة يتبادل بها أعضاؤه الآراء، والتجارب وأفضل الممارسات. ولن يساعد ذلك في تحسين وجاهة عمل الأونكتاد في مجال البحث فحسب بل سيساعد أيضاً في نشر مساهمة الأونكتاد في مجال تحليل السياسات.

**التوصية رقم ٧: ينبغي للأونكتاد أن ينظر في إقامة شبكة عالمية من مراكز البحوث المتخصصة في أنشطة الدعوة ووضع الاستراتيجيات في مجال السياسة الإنمائية، بهدف تبادل الآراء، والتجارب وأفضل الممارسات.**

٤٨- يقتضي ضمان الجودة والتماسك في مساهمة الأونكتاد بزيادة قوية، واتصالات فعالة وشعوراً مشتركاً بالإدارة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء آلية صارمة لاستعراض الأقران. ويقترح الفريق أن ينشئ الأمين العام فريقاً استشارياً يتكون من علماء بارزين في مجال اقتصاد التنمية لإسداء المشورة للنهج البحثي الشامل والتعليق على قوة الدفع التي تحدثها المنشورات الرئيسية في مجال السياسة العامة.

**التوصية رقم ٨: ينبغي للأونكتاد أن يحسن من نوعية وتماسك أبحاثه وتحليل سياساته من خلال إنشاء فريق استشاري من العلماء البارزين في مجال اقتصاد التنمية من أجل استعراض ما ينتج من أبحاث رئيسية وإسداء المشورة إليه بشأنها.**

٤٩- ينبغي ترشيد منشورات الأونكتاد. وينبغي للأونكتاد أي يركز موارده على المنتجات "الرئيسية" الثابتة. أما المنشورات الأخرى فينبغي جمعها في عدد محدود من سلاسل الدراسات الكبرى بشأن القضايا الرئيسية والناشئة. وينبغي خفض عدد المنشورات المخصصة الهامشية في أهميتها وتأثيرها. وسيساعد ذلك في تحسين النوعية، وزيادة الأثر وضمان الاتساق والانتظام في معالجة القضايا الإنمائية الرئيسية.

٥٠- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يجدد طرائق أكثر كفاية وفعالية لإحالة نتائج أبحاثه وتحليلاته للسياسة العامة، ولتكيفها مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد في خدماته الاستشارية القائمة على السياسة العامة. وينبغي إيجاد سبل ووسائل كفيلة بتطابق المنتجات مع الجهات المستفيدة وبوصول رسائل الأونكتاد الرئيسية في مجال السياسة العامة إلى العمليات الكبرى لوضع السياسات، من قبيل مختلف الاجتماعات الوزارية واجتماعات رؤساء الحكومة التي تعقد على مدار السنة في مختلف المناطق والتجمعات الإقليمية.

التوصية رقم ٩: ينبغي للأونكتاد أن يعزز منتجاته من الأبحاث "الرائدة" وسلسلة الدراسات الكبرى، ويحدد من عدد المنشورات الهامشية ويحرص على الفعالية في التواصل والنشر حتى يتسنى له الوصول إلى كبار واضعي السياسات.

### باء- بناء توافق دولي للآراء

٥١- تقوم جهود الأونكتاد لبناء توافق دولي للآراء بقدر كبير على آليته الحكومية الدولية. غير أن هناك عدم رضا عن عمل الآلية الحالية. وتتعلق المشاكل والصعوبات الكامنة، بجملة أمور منها، فعالية النتائج ووجاهتها وأثرها على الصعيدين الدولي والوطني، وفعالية مشاركة جهات أخرى ذات مصلحة في التنمية وتدهور مشاركة الخبراء المتدربين من عواصم جميع فئات البلدان، لا سيما البلدان النامية.

#### ١- تهيئة روح الشراكة

٥٢- يعرقل أحياناً اللجوء إلى الجدال العمل الحكومي الدولي الحالي للأونكتاد. لذا يبحث الفريق على التركيز على إيجاد الحلول العملية للتنمية وعلى الآثار التشغيلية المترتبة على نتائج المنظمة. ثم إن المناقشة الجارية في الآلية الحكومية الدولية على صعيد السياسة العامة تفتقر أيضاً إلى الواقعية فيما يرجع إلى ما هو مهم للتنمية في الميدان. ونتيجة لذلك، يصعب تنفيذ النتائج ومتابعتها، وبالتالي تُعَدُّ الفائدة ويغيب الأثر.

٥٣- لا ينبغي الحكم على قيمة النتائج من شكلها، أي مما إذا كانت قرارات أو مقررات أو استنتاجات متفق عليها أو توصيات أو موجزات للرئيس، ولا ينبغي الحكم على القيمة انطلاقاً من العدد. المهم هو القيمة التي تضيفها النتائج إلى مسعى التنمية.

٥٤- التحدي هو تغيير العقلية و"الثقافة" في العمل التنظيمي للأونكتاد. فإحداث تغيير في الميدان، ينبغي للأونكتاد أن يأتي بحلول عملية في مجال سياسات التنمية. ويقتضي ذلك التغلب على المواقف النازعة إلى المواجهة، وإرساء دعائم الثقة وإحداث منطقة أمان روحها الشراكة "والنجاح المشترك" في التنمية.

التوصية رقم ١٠: ينبغي للدول الأعضاء أن تتغلب على مواقفها النازعة إلى المواجهة، وأن ترسي دعائم الثقة وتحدث منطقة أمان روحها الشراكة "والنجاح المشترك" في التنمية.

٥٥ - استعرض الفريق الطريقة التقليدية لعمل الأونكتاد في إطار نظام المجموعات الذي تصنف فيه الدول الأعضاء بطريقة صلبة حسب معايير جغرافية. ويزيد ذلك من صعوبة التكيف المرن مع الواقع المتحول لبيئة التنمية المتغيرة (انظر الفرع ألف من الفصل الأول أعلاه). والواقع أن من المثير للدهشة أن نظام المجموعات القديم لا يزال الأسلوب الأول في تسيير عمل الأونكتاد. ويعني ذلك أن الأونكتاد ينظر إلى الحاضر وإلى المستقبل من منظور الماضي. لذا يعتقد الفريق أن هذا النظام أصبح الآن مفرطاً في الصلابة.

٥٦ - يمكن الاستفادة من الاحتفاظ بالمجموعات لاتخاذ القرارات على الصعيد الاستراتيجي، مثل تحديد التوجهات والأولويات للمنظمة والتفاوض جماعياً بشأن القرارات الرئيسية. غير أنه بالإمكان التعامل مع هذا النظام بمرونة أكبر في مداولات مراكز بحوث الأونكتاد وربما أيضاً في بناء الثقة بشأن قضايا إئتمانية محددة لإيجاد حلول عملية. لذا ينبغي لجميع الدول الأعضاء، لا سيما الصغيرة منها والضعيفة، أن تشجّع على المشاركة الإيجابية والفعالة في المناقشات الجارية بشأن القضايا الإئتمانية في الأونكتاد.

التوصية رقم ١١: قد يكون من المفيد الاحتفاظ بنظام الأفرقة لاتخاذ القرارات على المستوى الاستراتيجي، إلا أنه ينبغي التعامل مع هذا النظام بمرونة أكثر في مداولات مركز البحوث وفي عملية بناء توافق الآراء بشأن قضايا إئتمانية محددة لإيجاد حلول عملية.

٥٧ - ويظل تمويل مشاركة البلدان النامية من باب التحدي. ومن سبل معالجة هذه المشكلة إنشاء صندوق استئماني تابع للأمين العام. وثمة سبيل آخر هو تعبئة الموارد عبر برامج المساعدة الإئتمانية الثنائية و/أو المتعددة الأطراف (أي البرنامج الإئتماني) على الصعيد الوطني. وسيطلب ذلك جعل المشاركة في العمل التنظيمي للأونكتاد جزءاً من برامج المساعدة الإئتمانية الوطنية (بهدف تيسير التواصل بين العمليات الوطنية والدولية من أجل ضمان التماسك وبناء القدرات البشرية وتبادل التجارب الوطنية).

التوصية رقم ١٢: ينبغي للأونكتاد أن ينظر في إنشاء صندوق استئماني تابع للأمين العام من أجل تمويل مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد والاستعانة أيضاً ببرامج المساعدة الإئتمانية الثنائية لذلك الغرض.

## ٢ - تحسين وجهة نتائج العملية الحكومية الدولية وتعزيز أثرها

٥٨ - تتعلق أول قضية ينبغي تناولها في هذا السياق بمدى فائدة ووجاهة الآلية الحكومية الدولية لزبائن الأونكتاد. حالياً، تؤدي المداولات التي تستغرق ما بين ثلاثة أيام وخمسة بشأن مواضيع محددة إلى إعداد تقارير عادة ما تكون غير مفيدة للحكومات الأعضاء. فهي تقترح بشكل عام جداول أعمال على الأمانة وكثيراً ما تكون غير لازمة، لأن عمل الأمانة موجه بالأساس بالولايات الجامعة والشاملة للمؤتمرات التي تعقد كل أربع سنوات.

٥٩ - وباعتراف الجميع، ليس الأونكتاد هيئة لوضع القواعد. غير أن بإمكانه المساهمة العملية في وضع السياسات الوطنية والعملية الدولية لوضع القواعد. وقد تتخذ النتائج، على سبيل المثال الأشكال التالية:

قوائم جرد أفضل الممارسات - مثل قوائم جرد للتدابير الفعالية على صعيد السياسة العامة في مجال التشجيع على التجارة؛ أو لأفضل الممارسات في وضع خطط التكامل الإقليمي؛ أو لأفضل الممارسات في التدابير التي يتخذها البلد الموطن لتشجيع الاستثمار في الخارج ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

القوائم المرجعية - مثل القوائم المرجعية لعناصر صياغة السياسات التجارية؛ أو لعناصر استراتيجيات التنمية الوطنية؛ أو لعناصر النظر في وضع سياسات التكنولوجيا والملكية الفكرية؛ أو لاستعراض عمليات الاندماج والشراء الكبرى العابرة للحدود؛

المبادئ التوجيهية الإرشادية - مثل مبدأ توجيهي لتحديد مسؤولية الشركات الوطنية ومقاييس الإبلاغ؛

مجموعات المعايير/المبادئ - مثل معايير لاختبار مدى ملاءمة اتفاقات الاستثمار الدولية للتنمية، أو مجموعة من المبادئ الشبيهة بالمجموعة الحالية لقواعد ومبادئ الأمم المتحدة بشأن الممارسات التجارية التقييدية؛

الأطر النموذجية - مثل الإطار النموذجي لتمكين الاستثمار من أجل التنمية، أو من أجل الاستراتيجيات الوطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٠ - وقد تشمل عملية متصلة بهذا الشأن دورة من أربع مراحل. وتحديدًا، سيشكل ما تقوم به الأمانة من بحث وتحليل للسياسات أساساً للمداولات الحكومية الدولية (المرحلة ١). وستفضي هذه المداولات إلى وضع نواتج متوقعة على مستوى الخبراء واستعراض الآثار السياساتية على صعيد وضع

السياسات (أي اللجان و/أو مجلس التجارة والتنمية) (المرحلة ٢). بعد ذلك يمكن للأمانة أن تقدم المساعدة إلى بلدان نامية مختارة أو إلى حالات منتقاة لدى تطبيق النتائج المتوصل إليها، وجمع الانطباعات المكوّنة من تنفيذها (المرحلة ٣). ثم بالإمكان الإبلاغ عن ذلك لدى الهيئات الحكومية الدولية المعنية لمواصلة تحسين الواجهة والفعالية لهذه النتائج (المرحلة ٤).

التوصية رقم ١٣: ينبغي للآلية الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد أن توجد للمشاكل الإنمائية حلولاً عملية وملائمة. وبالإمكان صياغة النتائج عبر نهج تداوئي رباعي المراحل كأن يأخذ مثلاً شكل قوائم جرد لأفضل الممارسات، وقوائم مرجعية، ومبادئ توجيهية إرشادية، ومجموعات معايير/مبادئ، وأطر نموذجية.

### ٣- تحسين العملية

٦١- تتعلق القضية الحاسمة الثانية بنوع العملية التي ستدعم بفعالية تحقيق هذه النتائج. قد يظل الهيكل الحالي للآلية الحكومية الدولية كما هو عليه، أي مكوناً من أربعة مستويات هي: اجتماعات الخبراء، واللجان، ومجلس التجارة والتنمية والمؤتمر. غير أن الحاجة استدعو إلى تحسين العمليات التي ينفذ بها كل واحد من هذه المستويات.

#### (أ) مستوى الخبراء

٦٢- قد تحول اجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين إلى أفرقة دائمة للخبراء قد تكون مدتها ما بين سنتين وأربع، يركز كل فريق منها على جانب رئيسي من التنمية وله هدف واضح متمثل في صياغة النتائج العملية. وسيتعين على مداولات الأفرقة أن تتمحور حول مواضيع مركزية بالنسبة إلى المجالات ذات الأولوية التي يحددها المؤتمر. وينبغي للخبراء والأمانة التواصل طيلة عمر الأفرقة، بما في ذلك التواصل في الفترات الفاصلة بين الدورات. وسيحدث ذلك حتماً استمرارية في المواضيع وسينشئ مجموعة من الخبراء المنتسبين لدى الأونكتاد. وقد يشكل ذلك أيضاً موطناً فكرياً لواضعي السياسات وغيرهم من ذوي المصالح في التنمية، مما قد يجعل بدوره من البعد "التنظيمي" لعمل الأونكتاد أكثر جاذبية للخبراء القطريين الذين قد يأتون لأسباب خاصة بهم.

التوصية رقم ١٤: ينبغي لاجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين التي يعقدها الأونكتاد أن تصبح اجتماعات دائمة لأفرقة خبراء، يمكن تحديد مدتها ما بين سنتين وأربع سنوات، ويركز كل فريق منها على قضايا إنمائية رئيسية مختلفة وتكون ذات هدف واضح متمثل في الخروج بنتائج عملية.

## (ب) اللجان

٦٣- قد تستفيد لجان الأونكتاد من عملية ترشيد ودمج تتوقع إنشاء لجنتين رئيستين هما لجنة الاستثمار ولجنة التجارة. ويبدو ذلك ممكناً لأن جميع القضايا تقريباً التي تتناولها لجنة المشاريع (تيسير التجارة وتداول المشاريع) يمكن دمجها في اللجنتين المتبقيتين. أما القضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشملها حالياً لجنة المشاريع، والقضايا المتعلقة بالتكنولوجيا، التي تشملها حالياً لجنة الاستثمار، فيمكن أن تضطلع بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقترح الفريق، في حالة إعادة توجيه لجنة العلم والتكنولوجيا لتركز على القضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (وفقاً لقرار مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات)، إمكانية إنشاء لجنة ثالثة جديدة هي لجنة التكنولوجيا التابعة للأونكتاد. وستتناول هذه الهيئة قضايا التكنولوجيا التقليدية، وستتمتع بالصفة ذاتها (كوهيئة حكومية دولية ومفتوحة العضوية) التي تتمتع بها اللجان الأخرى وستكون مسؤولة أمام مجلس التجارة والتنمية.

٦٤- وستتناول اللجان القضايا الناشئة الرئيسية بالنسبة للتنمية في مجالات التجارة، والاستثمار والتكنولوجيا. وستكون موجهة أيضاً لأفرقة الخبراء الدائمة وستعرض نتائجها النهائية من خلال تأييد نتائج الأفرقة والنظر في الآثار المترتبة عليها في السياسة العامة وفي تنفيذها.

٦٥- وينبغي للجان أن تستكشف سبل تحسين فعاليتها وأثرها. وينبغي للجهود الرامية إلى زيادة وجاهتها أن تركز على توسيع قاعدة كل من المستفيدين والمشاركين.

**التوصية رقم ١٥: قد تستفيد لجان الأونكتاد من عملية ترشيد تتوقع إنشاء لجنة للتجارة ولجنة للاستثمار، مع إمكانية إنشاء ثالثة تعنى بالتكنولوجيا.**

## (ج) مجلس التجارة والتنمية

٦٦- يحتاج عمل مجلس التجارة والتنمية أيضاً إلى تحسين، بهدف إجراء مداولات أكثر دينامية تركز على النماذج والاستراتيجيات الإنمائية الواسعة، إضافة إلى التركيز على التكامل في التعامل مع قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وينبغي للمجلس أن يستمر في دور الهيئة الرئاسية المسيرة لعمل الأونكتاد وفي تناول القضايا الشاملة لعدة قطاعات، مثل الترابط، والتعاون بين بلدان الجنوب، وأقل البلدان نمواً وأفريقيا.

٦٧- بالإمكان الاستعاضة عن الجزء الرفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية، الذي أثبت عدم فعاليته (لافتقاره من ناحية إلى مشاركة رفيعة المستوى من العواصم)، بجوار متعدد الجهات ذات المصلحة بشأن القضايا العالمية الناشئة والاستراتيجيات الإنمائية أو بمنتدى عالمي للتجارة والاستثمار والتنمية يعقد مرة كل سنتين، مع ترك المشاركة الوزارية للمؤتمرات. ويتعين التأني في اختيار المواضيع لهذا المنتدى وفقاً للولايات الحالية، كما ينبغي توضيح آلياته. وإضافة إلى ذلك، بالإمكان تنظيم دورة تفاعلية تشارك فيها مراكز البحوث المعنية بالتنمية الاقتصادية من جميع أنحاء العالم وتكون ملائمة للمداولات الفنية أكثر داخل مجلس التجارة والتنمية. وبالإمكان أن تعقد الشبكة العالمية لمراكز البحوث الإنمائية المقترحة أعلاه (الفقرة ٤٧) مؤتمراً فور مؤتمرات مجلس التجارة والتنمية أو بالموازاة معها.

التوصية رقم ١٦: ينبغي إثراء مداورات مجلس التجارة والتنمية بتنظيم جلسة تفاعلية مع مراكز الفكر المعنية بالتنمية الاقتصادية. وينبغي الاستعاضة عن جزئه الرفيع المستوى العدمية فعاليته بجوار متعدد الجهات ذات المصلحة أو بإنشاء "منتدى عالمي للتجارة والاستثمار والتنمية".

#### (د) المؤتمر

٦٨- في الشكل الحالي، يعد المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات حدثاً جامعاً يميل إلى الافتقار إلى التركيز ولا يجلب سوى مجموعة من صانعي السياسات في الدول الأعضاء، أي الوزراء المسؤولين عن مجال التجارة في العادة.

٦٩- وبدلاً من ذلك، يمكن النظر في تحويل المؤتمرات الكاملة التي تعقد كل أربع سنوات إلى مؤتمرات تعقد كل سنتين تركز على موضوع شامل واحد كل مرة (مثل التجارة والتنمية، واقتصاد المعلومات والتنمية، والاستثمار والتنمية، والتكنولوجيا والتنمية، وما إلى ذلك). وستساعد هذه المؤتمرات التي تعقد كل سنتين أيضاً في جلب الوزراء من الوزارات المعنية، وفي زيادة وتيرة الإطلاع الرفيع المستوى للحكومات على اختصاص المنظمة ومطابقة المؤتمرات مع دورة ميزانية الأمم المتحدة.

٧٠- وسواء أعقدت هذه المؤتمرات كل سنتين أو كل أربع سنوات، ينبغي تقصير وتحسين العملية التحضيرية للمؤتمر (من ١٠ إلى ١٢ شهراً) المستهلكة للوقت والمستنزفة للموارد والمتسمة بعدم الفعالية.



التوصية رقم ١٧: ينبغي النظر في عقد المؤتمر مرة كل سنتين، مع التركيز كل مرة على موضوع شامل واحد في مجال التنمية. وينبغي تقصير مدة الأعمال التحضيرية للمؤتمر وجعلها أكثر فعالية.

### جيم - التعاون التقني

٧١- ساهمت المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في تعزيز القدرة البشرية والمؤسسية للبلدان النامية في مجال وضع القواعد الدولية (مثل دبلوماسية التجارة واتفاقات الاستثمار الدولية) وتحسين وضع السياسات الوطنية (مثل استعراض سياسات الاستثمار وسياسة المنافسة)، وتبسيط النظم والإجراءات على الصعيد القطري (مثل إدارة الديون وإصلاح الجمارك).

٧٢- وفي الآن ذاته، تواجه المنظمة عدداً من التحديات في تقديم مساعدتها التقنية. ذلك أن التعاون التقني للأونكتاد ينتشر بشكل واسع على عدد كبير من المشاريع، مدعوماً بموارد متواضعة ومضمحلة نسبياً. والأدهى من ذلك أنه يفتقر إلى المشاركة في البرامج الإنمائية على الصعيد القطري في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، ثمة عدة نظراء مختلفون يتعاون معهم الأونكتاد على الصعيد الوطني، مما لا يزيد إلا تجزئاً. ونتيجة لذلك، لم تدرك الحكومات وغيرها تمام الإدراك المساهمات المحتمل أن يقدمها الأونكتاد في إطار برنامج المساعدة التقنية.

٧٣- وللتصدي لهذه المشاكل، ينبغي للأونكتاد أن يكيف أنشطته مساعدته التقنية مع عملية التحول الاستراتيجي الشاملة في إطار جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة التقنية من أجل "وجود قطري للأمم المتحدة متمسك بمزيد من الفعالية والكفاية والتماسك والتنسيق والأداء الجيد" (نتيجة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥).

٧٤- ينبغي أن يكون تركيز الأونكتاد في مساعدته التقنية قائماً على سمعته وامتيازه النسبي في تفوقه التقني في القضايا المتصلة بالسياسات الاقتصادية ونهجه المتكامل إزاء تقديم المساعدة التقنية. وفي هذا السياق، ينبغي العمل على إيجاد حافظة ملائمة من المشاريع الوطنية والدولية (العالمية والإقليمية و/أو دون الإقليمية) المتوازنة. وبينما يعد البعد الدولي أكثر فعالية في الوصول إلى مجموعات البلدان بشأن قضايا عامة ويتيح تبادلاً أوسع للتجارب الوطنية، بالإمكان وضع مشاريع وطنية حسب الاحتياجات الخاصة لبلد مستفيد معين.

٧٥- إن زيادة المشاركة في آليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري أمر ضروري، كما هو لازم الانضمام إلى البرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وغيره من المنظمات، بما فيها منظمات التكامل الإقليمي، في التعاون التقني الشامل والمتعدد التخصصات عبر البرامج القطرية والمبادرات الإقليمية. ومن شأن هذه المشاركة في وضع البرامج القطرية وفي المتابعة أن تيسر بإنشاء مراكز تنسيق قطرية داخل الأونكتاد، تخصص لكل بلد من أقل البلدان نمواً، وتكون على اتصال وثيق مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة. وقد تتعاون مراكز التنسيق هذه مع اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية في وضع برامج التنمية الإقليمية.

**التوصية رقم ١٨: ينبغي للأونكتاد أن يزيد من مشاركته في الآليات القطرية للمساعدة التقنية والبرامج الإنمائية الإقليمية، ومن ذلك البرامج المعدة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.**

٧٦- واستجابة لتطلعات الدول الأعضاء ولاياتها، على نحو ما تأكد في ساو باولو، من اللازم الخروج عن نزعة "المخصص" في التعاون التقني واعتماد نهج أكثر اتساقاً واندماجاً. ذلك أن العدد الهائل من المشاريع (حالياً، ما يزيد على ٤٠٠ مشروع صغير في معظم الحالات) ينبغي دمجها وجمعها في أربعة برامج ضخمة أو خمسة تتمحور حول مواضيع شاملة، بهدف تعزيز الأثر أقصى ما يمكن وزيادة الكفاية والتماسك. وإذا كان من الضروري أن تكون المساعدة التقنية موجهة بحسب الطلب، فمن الضروري لها أيضاً أن تكون موجهة نحو البلدان النامية الأكثر احتياجاً، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية.

٧٧- ويظل من باب التحدي الأكبر إيجاد تمويل مستقر كاف ويمكن توقعه. إذ لا يسع التشديد بالقدر الكافي على الحاجة إلى هذا النوع من التمويل لأنشطة التعاون التقني، بما يتناسب مع أولويات البرامج وما يتسق معها على النحو المحدد في توافق آراء ساو باولو.

٧٨- لم يستغل الأونكتاد بالكامل الفرص المتاحة عبر البرامج القطرية الثنائية، وذلك راجع أساساً إلى عدم وجوده في الميدان. ويفترض التغلب على هذه المشكلة من خلال عملية زيادة الاتصال الأكثر منهجية وانتظاماً بممثلي المانحين الثنائيين الموجودين في البلدان المستفيدة النامية، إضافة إلى الاتصال بنظراء الأونكتاد من وكالات البلدان النامية، لدى تنفيذ مشاريع التنمية الوطنية.

٧٩- وبالإضافة إلى المصادر التقليدية للتمويل، ثمة إمكانيات أخرى ينبغي استكشافها وتشمل منظمات دولية وحكومية دولية أخرى، والقطاع الخاص، ومصارف التنمية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك.

التوصية رقم ١٩: ينبغي أن تقوم المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد على امتيازها التقني في قضايا السياسات الاقتصادية. وينبغي لها أن تجمع مشاريعها التي تربو على ٤٠٠ مشروع في أربعة إلى خمسة برامج كبرى للتعاون التقني تتمحور حول مواضيع شاملة، بهدف التأثير أكثر مما يمكن وزيادة الكفاءة والتماسك. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن ينوع من قاعدة تمويله.

٨٠- ومن وسائل التصدي لهذه القضية إنشاء هيئة استشارية للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وقد تضم العضوية في الهيئة رؤساء وكالات المساعدة الإنمائية ورؤساء الوكالات المستفيدة في البلدان النامية (أي ستمثل الدول الأعضاء بخبراء العواصم في وكالات المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف/الوكالات المستفيدة). وستقدم الهيئة الاستشارية التوجيه المشورة إلى الأمين العام للأونكتاد في وضع الاستراتيجيات المؤسسية للتعاون التقني وفي استعراض أثر أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وقد تكون الهيئة المركزية أيضاً لجهود جمع الأموال، مع عقد مؤتمر سنوي واحد لجمع التبرعات في أثناء الاجتماع السنوي لمجلس التجارة والتنمية. وستعمل هذه الآلية على أن يتم جمع الأموال بطريقة متفق عليها ومركزية منسقة وعلى أن تكون المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد وفقاً للتوجهات العامة والأولويات التي تحددها الدول الأعضاء.

التوصية رقم ٢٠: ينبغي للأونكتاد أن ينظر في إنشاء هيئة استشارية للمساعدة التقنية، تتألف من ممثلين للمساعدة التقنية والوكالات المستفيدة، من أجل إسهام المشورة إلى الأمين العام بشأن وضع الاستراتيجيات المؤسسية للتعاون التقني واستعراض أثر هذا العمل.

#### دال- إحداث التداؤب وضممان التماسك

٨١- من أجل زيادة وجاهة الأونكتاد وتعزيز أثره أقصى ما يمكن، ينبغي مواصلة تطوير التداؤب بين البحوث وتحليل السياسات والبناء الدولي لتوافق الآراء والأنشطة التشغيلية داخل المنظمة. فكل الدعائم الثلاث للمنظمة متساوية في الأهمية وينبغي أن تكون على قدم المساواة.

- ٨٢- وينبغي وضع ترتيبات بين الشعب يكون بموجبها الخبراء من مختلف التخصصات الرئيسية على استعداد الاستجابة فوراً للاحتياجات العاجلة للبلدان النامية (مثل الاستجابة للأزمات المالية وظاهر المد البحري) عبر قدرة من طراز "مكافحة الحرائق" أو آلية "الاستجابة السريعة" قادرة على التصرف في الوقت المناسب، من حيث تحليل السياسات والتعاون التقني.
- ٨٣- وقد ينظر الأونكتاد في إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالسياسات الاستراتيجية الأساسية يستطيع، على سبيل المثال، أن يقدم عروضاً لحكومة جديدة بشأن قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا فور وقوع تغيير حكومي في البلدان النامية (الصغيرة) وأقل البلدان نمواً، وفي الأوقات التي تعيد فيها البلدان صياغة سياساتها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية الاقتصادية. وقد يقوم هذا الفريق أيضاً بإطلاع برلمانات البلدان النامية على القضايا الاستراتيجية في التجارة والاستثمار.
- ٨٤- ولضمان التداؤب بين هذه الدعائم الثلاث، من المهم تفادي التجزئ داخل الأمانة. لذا ينبغي إنشاء آلية مركزية للتنسيق العمودي والأفقي وضمان التداؤب بين الدعائم الثلاث والشعب، إضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

التوصية رقم ٢١: ينبغي للأونكتاد أن يحرص على التداؤب فيما بين أركانه الثلاثة من خلال تعزيز آليته المركزية للتنسيق العمودي والأفقي. وبإمكانه أيضاً أن ينشئ أفرقة متعددة التخصصات للاستجابة بفعالية للاحتياجات الناشئة للبلدان النامية. وبإمكانه أن يقترح تقديم عروض إلى الحكومات الجديدة بشأن قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا فور تغيير الحكومة.

## ملاحظات ختامية

٨٥- يركز التقرير على كيفية تحسين عمل الأونكتاد من حيث الفعالية والكفاية وكيفية تعزيز دوره وأثره في التنمية، في ضوء خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو. فلا التقرير يجمع ولا هو بمنع في القضايا التي تناولها. وإنما يقدم عدداً من الأفكار التي تعرض المشاكل والتحديات التي يواجهها الأونكتاد. بل الهدف منه تناول القضايا الاستراتيجية للمنظمة التي تجسد الفكر الحالي بشأن تحديات التنمية والبيئة الجديدة السائدة في فضاء العولمة. إنه تقرير تطلعي ذو مقترحات عملية.

٨٦- والتقرير موجه إلى الأمين العام للأونكتاد. وإذا كانت بعض مقترحات التقرير ضمن نطاق تنفيذه، فإن به أخرى تستلزم التشاور مع الدول الأعضاء. ثم هناك مقترحات أخرى سيكون للدول الأعضاء كلام فيها، وقد تستدعي نظر الأمين العام للأمم المتحدة فيها في المنتديات الملائمة.

٨٧- ويرى الفريق أن أي جهد لتنشيط الأونكتاد يحتاج إلى اتباع نهج قائم على مشاركة جميع الجهات ذات المصلحة، على مستوى الأمانة، والمستوى الحكومي الدولي وعلى المستوى الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة. ولعل استعراض منتصف المدة الذي يجريه الأونكتاد، وعملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية في مجال التنمية، والعملية التحضيرية لمؤتمر الأونكتاد المقبل بمثابة دفع لتنشيط المنظمة.

٨٨- ويسر الفريق أن يقدم مساهمته في تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية. وسيتابع التطورات الحاصلة في هذا الصدد باهتمام كبير وسيكون سعيداً لتقديم مساهمات أخرى في عمل الأونكتاد مستقبلاً إن طُلب إليه ذلك.

\* \* \* \* \*



## المرفق الأول - اختصاص فريق الشخصيات البارزة

### تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية

الأونكتاد منظمة فريدة تتمثل رؤيتها في دمج البلدان النامية إيجابياً في الاقتصاد العالمي بهدف القضاء على الفقر.

وتعد خطة عمل بانكوك التي اعتمدها مؤتمر الأونكتاد العاشر أساس ولاية المنظمة للقيام بمهمتها الإنمائية. وأكدت هذه الولاية واستكملت في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في توافق آراء ساو باولو. وعلى النحو الذي أفردته هذه الولاية، يعد الأونكتاد مركز تنسيق للأمم المتحدة يعالج بطريقة متكاملة قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجال التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

وفي ضوء هذه الرؤية والولاية يُتوقع من فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد أن يسدي المشورة إليه بشأن كيفية تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية. وعلى وجه التحديد سيقوم الفريق بما يلي:

- اقتراح خيارات لتحسين الدعائم الثلاث لعمل الأونكتاد (أي البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والمساعدة التقنية) وتعزيز التواصل فيما بينها، بهدف جعل المنظمة أكثر دينامية وفعالية وكفاية في تنفيذ رؤيتها ومهمتها؛
- تحديد الفرص المتاحة للأونكتاد، في مجال اختصاصه، للقيام بدور الريادة وجلب التغيير في متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛
- استكشاف السبل والوسائل المتاحة للأونكتاد لتعزيز التعاون وإحداث التداؤب مع المنظمات الدولية الأخرى ولتحسين التواصل مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويتكون الفريق من ثمانية شخصيات بارزة، ذات دراية بقضايا التنمية ومكانة دولية في هذا الميدان.

والفريق مطالب بتقديم تقريره إلى الأمين العام للأونكتاد.





## المرفق ٢ - تقدير

يود فريق الشخصيات البارزة أن يعرب عن تقديره لكبار المعاونين التالية أسماؤهم على ما قدموه من مساهمات فنية في عمل الفريق: السيد حوسيه إيستانيسلو دو أمارال (مستشار أقدم لصاحب السعادة السيد كارديسو)؛ السيدة بايفي كيرامو-هيلا (مستشارة أقدم لصاحبة السعادة السيدة هالونين)؛ السيد جيانهوا ليو (مستشار أقدم لصاحب السعادة السيد لونغ)؛ السيد عزيز بوناري مليما والسيد برهاني أ. ملوندي (مستشاران خاصان لصاحب السعادة مكابا)؛ السيد يون مورلاند (مستشار خاص لصاحبة السعادة السيدة برونتلاند)؛ السيد دانييل غابرييل تيمبي (مستشار أقدم لصاحب السعادة شيسانو)؛ السيد جارمو فينانين (رئيس ديوان صاحبة السعادة السيدة هالونين).

ويود الفريق أن يشكر أيضاً السيد جيمس ك. زان (منسق فريق الشخصيات البارزة) والسيد يورغ ويبر (موظف الشؤون الاقتصادية) في أمانة الأونكتاد على مساعدتهما الفنية القيمة ودعمهما الإداري لعمل الفريق.

واستفاد الفريق كثيراً في عمله أيضاً من آراء عدد كبير من السفراء والمنسقين الإقليميين الذين اجتمعوا في أثناء عدة اجتماعات غير رسمية في جنيف.

واستفاد الفريق من آراء السيد ديرك ج. بروينسما، نائب الأمين العام للأونكتاد.

واستفاد الفريق أيضاً من ورقة أعدها صاحب السعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمجلس مركز الجنوب.

وتسنى للفريق أن ينجز عمله بفضل التبرعات المالية السخية من الداغرك وفنلندا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة.

ووردت تبرعات عينية من معهد فيرناندو إنريكي كارديسو، ومكتب رئيس فنلندا ومنتدى بواو لآسيا.

واستضافت البعثات الدائمة لباكستان والنمسا وهولندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف مشاورات بين أعضاء الفريق والسفراء المعتمدين في جنيف والمنسقين الإقليميين. ويسرت عمل الفريق البعثات الدائمة لكل من البرازيل وتزانيا والصين وفنلندا وموزامبيق والنرويج لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

فكل الشكر والامتنان على جميع هذه المساهمات.

\* \* \* \* \*